مَجلّة كُليّةِ الآدابِ

مجلة علمية محكمة – نصف سنوية – تصدر عن كلية الآداب بجامعة طرابلس

العدد (40) السنة (24) يونيو 2024 م

- العنف ضـــد المرأة في الفضـــاء الرقمـــي.
- استراتيجيات المقابلة في العملية الارشادية .
- أحاديث تفضيل صلاة المرأة في بيتها على صلاتها في المسجـد.
- خطط ومعايير الميتاداتا وعلاقتها بقواعد الفهرسة (RDA).
- المبيدات الحشرية المستخدمة في الزراعة وأثرها على البيئة والانسان.
- وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في نقل الشائعات بين الطـــلاب.
- العلاقات العثمانية الصفوية في عهد السلطان سليمان القانوني 1520–1566.

مجلة كلية الآداب العدد (40) السنة (24) يونيو 2024م
Arts College Journal Issue(40)-year(24) -June 2024A
40

Arts College Journal

A refereed Scientific Journal – semi- annual- issued by the Faculty of Arts at the University of Tripoli

Issue(40)–year(24) –June 2024A

- *The Role of Affixation in Learning Vocabulary*
- *Etudes Sur Les Conne Cteurs Oppositifs Par Contre & En Revanche*

40

مَجلّة كُليّة الآداب

مجلة علمية محكمة – نصف سنوية – تصدر عن كلية الآداب بجامعة طرابلس

العدد (40) – السنة (24) يونيو. 2024 م

جميع الحقوق محفوظة للجامعة

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو تخزينها في نطـــاق استعــادة المعلومــات أو نقلــها أو استنساخــها بـــأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر .

All Rights Reserved. No Part of this Journal may be repro duced or transmitted in any form or by any means electronic or mechanical including photocopying re cording or by any information storage retrieva system without the prior permission in writing of the publisher.

قيمة الاشتراك

- **الأفـــــراد:**-3 دنانير داخل ليبيا -6 دولارات خارج ليبيا
- **المؤسسات:**-20 دنانير داخل ليبيا - 15 دولار خارج ليبيا

مجلة كلية الآداب – جامعة طرابلس – القاطع ب (عين زاره)

متاحة على:

https://uot.edu.ly/lit/lj/journalviewtabs.php

للمراسلـــة :

رقم الإيداع :**2016-326**

هيئة التحرير

أ.د. جمال عبد الناصر الجـازوي	رئيس التحرير
د. سعـــاد محمد العبـــــــاني	مدير التحرير
أ.د.فتحـي سالـــــم علي سالــم	عضوًا
أ.د. صالـــح محمد الشريـــف	عضوًا
أ.د. الصديق عبد القادر الشحومي	عضوًا
أ.أمنـــــة محمـــد بـن زايـــد	عضوًا

الهيئة الاستشارية

تنفيذ وإخراج

سامية جمعة أحمادي

قواعد النشر بمجلة كلية الآداب

تهدف مجلة كلية الآداب إلى الإسهام في الحركة الفكرية والثقافية وتطويرها وتنميتها وذلك بنشر البحوث والدراسات العلمية في مجال العلوم الإنسانية باللغات العربية والأجنبية، وكذلك نشر مستخلصات الكتب ومراجعتها، عرض الرسائل الجامعية (**الماجستير والدكتوراه**) التي يتقدم بها الباحثون والدارسون داخل ليبيا أو تعنى بالشأن الليبي.

وحرصاً من هيئة التحرير على استخدام الأسلوب العلمي في كتابة البحوث والدراسات التي تنشرها ، وأخذاً بأسباب التيسير على الباحثين والقراء نأمل الالتزام بالقواعد التالية :-

1- يجب ألا تكون البحوث والدراسات المقدمة قد سبق نشرها أو قدمت للنشر في مكان آخر.

2- يفضل ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة سواء كانت مطبوعة أومكتوبة بخط واضح ، على أن تكون المادة المقدمة للنشر من نسختين احداهما مطبوعة و الاخرى على قرص مضغوط (CD).

3- يشار إلى أرقام الهوامش ضمن المتن ، ويشتمل الهامش على البيانات الببليوغرافية الأساسية للمصدر أو المرجع والمتمثلة في :

- اسم المؤلف كاملاً عنوان المصدر أو المرجع كاملاً ،رقم الطبعة أو المجلد أوالجزء إن وجد.
- بيانات النشر وتشمل مكان النشر ،الناشر، تاريخ النشر،رقم الصفحة، على أن تسجل هذه الهوامش في أسفل الصفحة .

4- اللغة العربية هي اللغة الأساسية للمجلة وتقبل البحوث والدراسات المكتوبة بلغات أجنبية (حالياً انجليزية و فرنسية) إذا كانت تشكل جزءاً من

اهتمامات المجلة ،على أن تكون مقرونة بملخصات باللغة العربية، كذلك ترفق الأبحاث باللغة العربية بمستخلصات وكلمات مفتاحية باللغة الإنجليزية.

5– إذا كان البحث قدم في مؤتمر علمي لم ولن تنشر أعماله ، فإنه ينبغي الإشارة في أسفل صفحة العنوان إلى اسم المؤتمر ومكان وتاريخ انعقاده.

6– تخضع جميع الدراسات والبحوث المقدمة للنشر لمراجعات علمية من متخصصين من أعضاء هيئة التدريس بالكلية ومن خارجها، ويبلغ أصحابها بالموافقة على النشر من عدمه ، وفي الحالة الثانية فإن المجلة غير ملزمة بإرجاع البحوث غير المقبولة للنشر إلى أصحابها.

7– لا تعبّر البحوث والدراسات والمقالات المقدمة للنشر بالمجلة إلا عن رأي أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة وأعضاء تحريرها .

8– يحق لأصحاب البحوث و الدراسات المقدمة للمجلة الحصول على نسخة من العدد الذي تنشر فيه بحوثهم ودراساتهم .

9– لا ترى المجلة مانعاً من نشر الإعلانات التي لها علاقة بالمجالات العلمية والمؤتمرات والندوات وعروض الكتب ومستخلصات الرسائل العلمية و الأنشطة الأكاديمية سواء في الداخل أو في الخارج .

10– لا تتولى المجلة نشر البحوث والدراسات التي لا تتعلق بمجالاتها كدورية متخصصة .

هيئة التحرير

□ □

قائمة المحتويات

• الافتتاحية ..... إدارة التحرير 9

الدراسات الاجتماعية و النفسية:

• العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي د. حورية خليفة محمد الدرهوبي 13

• وسائل التواصل الاجتماعي
ودورها في نقل الشائعات بين الطلاب أ. هيفاء محمد مشيحيت 45

• استراتيجيات المقابلة في العملية الارشادية د. حنان الطاهر البغلوش 83

• وسائل التّواصل الاجتماعي
وصناعة الرّأي العام الإلكتروني أ.هند أحمد الأحمر 107

• تطبيق نظريات الخدمة الاجتماعية
فى مجال الرعاية الاجتماعية للمسنين أ. سعيدة ابوسيف مفتاح علي 149

• الامن القومي في ظل الهجرة غير الشرعية د. محمد العماري الفيتوري 173

• الحكومة الإلكترونية
كأداة لتحقيق التنمية المستدامة د. فاطمة عبدالسلام بنور 207

• المعرفة العلمية وقواعد المنهج العلمي د. سعاد سعيد الخمسي 247

• بناء المسار وإزالة حواجز استكشاف نظري لآليات تمكين أصحاب الحقوق في ممارسة الخدمة الاجتماعية
د. عبدالرازق محمد قريرة مسعود - د. عبدالمنعم محمود الغدامسى 267

• أهمية التشريعات القانونية
فى مجال الرعاية الاجتماعية للأسرة الليبية. أ.سعيدة أبو سيف مفتاح علي 297

• سوسيولوجيا الحركات العمّاليّة أ.هند أحمد الأحمر 313

• المساعدة كحق: التعامل مع احتياجات المستفيد وفق ممارسة مهنية قائمة على الحقوق في المؤسسات الاجتماعية.
د. عبد الرزاق محمد قريرة مسعود- د.محمد سالم عبدالسلام المعمري 345

• الدراسات الأدبية و اللغوية:

• **أحاديث تفضيل صلاة المرأة في بيتها على صلاتها في المسجد**
(دراسة فقهيّة، حديثيّة، مقاصديّة) د. أحمد توفيق يعقوب 373

الدراسات التاريخية والجغرافية :

• **النفايات الطبية**
وعلاقتها بصحة الانسان والبيئة د.عبد الباسط ابراهيم المشاط 407

• **المبيدات الحشرية المستخدمة في الزراعة**
وأثرها على البيئة والانسان د.عبد الباسط ابراهيم المشاط 421

• **العلاقات العثمانية الصفوية في عهد**
السلطان سليمان القانوني . 1520-1566 د. تهاني إدريس عبدالله العرفى 435

الدراسات الفكرية و المعرفية :

• **المكتبات الرقمية: بين المفاهيم والمتطلبات د. حنان محمد الزرقاني 453**

• **خطط ومعايير الميتاداتا**
وعلاقتها بقواعد الفهرسة (RDA) أ.أيمن ابراهيـــم عمر 481

الافتتـــاحية

يسر هيئة تحرير **مجلة كلية الآداب** أن تقدم لمتابعيها وقرائها الأعزاء العدد **(40)** من المجلة ، والذي يضم بين دفتيه باقة متنوعة من الدراسات والبحوث العلمية في شتى مجالات العلم والفكر.

وتنتهز هيئة التحرير هذه الفرصة لتؤكد على أهمية التواصل والتفاعل المباشر مع متابعيها من قراء وباحثين وعلماء ومفكرين من أجل النهوض بالمجلة والسير بها نحو المزيد من آفاق التقدم ، وعليه فإنه من نافلة القول ، الإشارة إلى أن أبواب المجلة مفتوحة لتقبل النقد البناء المحقق لأهدافها في الجودة والتميز في ميادين العلم والفكر والثقافة.

هيئة التحرير

الحكومة الإلكترونية
كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

د. فاطمة عبدالسلام بنور
قسم علم الاجتماع-كلية الآداب
جامعة طرابلس

ملخص البحث:

تعد الحكومة الإلكترونية في واقع الأمر، احدى أهم إفرازات التطور التكنولوجي الحاصل في مختلف دول العالم في الآونة الأخيرة، إذ أضحت ضرورة ملحة، ومعياراً بارزاً للحُكم على مدى تحقيق الدول لمرام التنمية المستدامة في كافة الأصعدة.

وقد درجت أغلب الدول- لا سيما المتقدمة منها- إلى تبني أسلوب الحكومة الرقمية، الذي يحتم التعامل بالمنظومة الإلكترونية، ويتطلب رفع مستوى المهارات والمعارف الرقمية للعناصر البشرية العامة في قطاعات الدولة، وتوفير بيئة معلوماتية قوية، ووسائل إيصال حديثة، بغية تقديم أجود الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للمواطنين، وتحقيق العدالة في حصولهم على تلك الخدمات، مع عدم إغفال تحقيق الوفرة المادية لهم.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لبيان دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعرف على مفهوم الحكومة الإلكترونية، ومحددات تبنيها، والتركيز على أبرز أهدافها وركائزها، وأهم العوائق التي تعترض تبني هذا الأسلوب لتحقيق أداء تنموي على نحو أمثل، كما تركز الدراسة على واقع الحكومة الإلكترونية في ليبيا، وأليات تفعيلها لخدمة أهداف التنمية المستدامة.

وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تناول مختلف جوانب الظاهرة قيد الدراسة وسبرا غوارها، ولتحقيق مرام هذه الدراسة فسوف تتضمن المحاور التالية:

- دلالات ومفاهيم
- الحكومة الإلكترونية: أهدافها-ركائزها-أهم العوائق التي تحد دون تبنيها.
- التنمية المستدامة
- دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة
- الحكومة الإلكترونية في ليبيا-الواقع-أليات تفعيلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات الاستفتاحية ... الحكومة الإلكترونية – التنمية المستدامة

المقدمة :

يعتقد كثيرون أن نشأة مفاهيم الحكومة الإلكترونية وبدايتها كانت مع انتشار الأنترنيت في منتصف التسعينات، لكن تاريخ التطبيقات الحكومية يعود إلى عقود قبل ذلك وإن التطبيقات الحكومية التقليدية كان هدفها الأول رفع الكفاءة الداخلية للمؤسسة، أما الحكومة الإلكترونية فتركز على خدمة المواطن، وتتسابق حكوات دول العالم في إقامة الحكومة الإلكترونية إذ بدأت الكثير من دول العالم في تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، وذلك من خلال عرض معلومات في غاية الأهمية على شبكات الأنترنيت، كما اصبحت كثيراً من المعاملات الحكومية والتجارية تتم عبر شبكة الإنترنيت، حيث أتاحت هذه الشبكة الحكومية ومواطنيها فرصاً للتواصل بعيداُ عن الاجراءات الاعتيادية الروتينية .

ان الحكومة الإلكترونية هي وسيلة لتحسين الاداء الحكومي ليصبح اكثر كفاءة وفاعلية، كما تؤدي إلى زيادة الشفافية والفعالية في إدارة الدولة، وعليه فإن الحكومة الإلكترونية تعد أداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة وخاصة أن موضوع التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها اضحي من المواضيع الحيوية والهامة في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوقت

الحالي، وعلى المستوي الدولي، حيث باتت تستحوذ على اهتمام متزايد من مختلف الدول والهيئات الدولية والمنظمات الاقتصادية ومراكز البحوث والدراسات المختلفة وعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات والقمم العالمية لدورها الفعال في تحقيق العدالة وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق كل الأجيال ولكونها عملية يتم بمقتضاها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف الي التقدم والارتقاء والحكومة الإلكترونية هي وسيلتنا لتحيق التنمية المستدامة .

وجاء هذا البحث كمحاولة لبيان أهمية الحكومة الإلكترونية في تحقيق آليات التنمية المستدامة وعليه فقد تضمن المحاور الآتية :

- دلالات ومفاهيم
- الحكومة الإلكترونية أهدافها، أهميتها، وأثارها
- أهم المعوقات التي تحول دون تبني الحكومة الإلكترونية.
- دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة .
- الحكومة الإلكترونية في ليبيا - الواقع وآليات تفعيلها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

مشكلة البحث :

يعد تطبيق الحكومة الإلكترونية في العديد من الاجهزة الحكومية والوزارات مهماً، باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، لاسيما مع تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة وسبل تحقيقها . وقد حرصت معظم الدول على تسخير الامكانيات ورسم الخطط والاستراتيجيات لتحسين حياة الافراد، وتلبية الاحتياجات المتزايدة لهم، وتحقيق التوازن بين الاجيال الحالية والمستقبلية، وضمان حقوقهم في الثروات .وتتحدد مشكلة البحث في تساؤل رئيسي مفاده: ما اهمية الحكومة الإلكترونية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ؟

أهمية البحث :

ترجع الاهمية العلمية للبحث في التطورات التكنولوجية الهائلة في هذا العصر الذي يسمي عصر المعلومات والاتصالات أو عصر الرقمنة، وما أنتجته هذه الثورة من معلومات هائلة، وما

حققته من مواكبة التوجهات الحالية تحت مظلة العولمة والاقتصاد الرقمي الذي يهدف إلي تنفيد الاعمال بشكل آلي إلكتروني .وتأتي اهمية البحث أيضاً في التعرف علي مفاهيم الحكومة الإلكترونية واهميتها كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

تساؤلات البحث :

يهدف البحث الإجابة عن جملة من التساؤلات نذكرها فيما يلي:

1- ما دور واهمية الحكومة الإلكترونية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؟ .

2- ما التحديات التي تواجه الحكومة الإلكترونية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ؟.

3- ما واقع الحكومة الإلكترونية في ليبيا وما آيات دعمها كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟

منهج البحث :

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذا البحث لوصف وتحليل واقع وماهية الحكومة الإلكترونية، والاحاطة بكافة جوانبها باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وبيان واقع الحكومة الإلكترونية في ليبيا وآليات النهوض بها.

مفهوم الحكومة الإلكترونية :

تعددت تعريفات الحكومة الإلكترونية، بحسب تعدد وجهات نظر المفكرين والعلماء الذين أدلوا بدلوهم لسبر أغوار هذه الظاهرة وتحقيق فهم معمق لمختلف جوانبها، حيث لا يوجد تعريف محدد لها نظراً لحداثة الموضوع وفيما يلي نذكر بعضاً من هذه التعريفات:

فقد عرفها **البنك الدولي** عام 2005 بأنها عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات الانترنيت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية وإدارة اكثر كفاءة للمؤسسات (زكي، 2009، 19)

وعرفها **الهوش** بانها عملية تغيير وتحويل العلاقات بين المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا

المعلومات بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية وتحجيم الفساد وزيادة العائد وتخفيض النفقات .(الهوش، 2006، 27)

وعرفها قسم الاقتصاد العام والإدارة العامة في الأمم المتحدة DPEPA والجمعية الأمريكية للإدارة العامة ASPA بأنها تمثل "التفاعل بين المواطنين والأجهزة الحكومية وقطاع المجتمع المدني، من أجل خلق نهج ديمقراطي ونظام حكومي مفتوح مع شفافية في اتخاذ القرارات "(مسلماني، ب ت، ص3)

وتري الباحثة أن الحكومة الإلكترونية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة العامة والمؤسسات الحكومية وتعتمد ايضاً على المعلومات كمورد أساسي لها، ولابد من أن تعتمد الحكومة الإلكترونية على التقنية الرقمية، فالحكومة الإلكترونية موجودة في بيئة افتراضية رقمية، وتقوم الحكومة الإلكترونية على التعاون مع جميع الأطراف ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أنه لا تقتصر الحكومة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين، انما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له أبعاده الإدارية والاجتماعية والسياسية، كما انها لا تقتصر على تقديم خدمات إلكترونية للمستفيدين، وإنما تمثل أساليب إلكترونية لإنجاز كافة الأعمال التي تتم داخل وخارج المؤسسات وان الديمقراطية هي احد الاهداف الرئيسية للحكومة الإلكترونية وهي العمل على مشاركة المستفيدين من خلال مشاركتهم عبر تلك الآليات، كما أن الحكومة تمثل عقد لمؤسسات والمستفيدين حيث يتحول المستفيد من متلق للخدمة الى مشارك في صنع القرار وعليه سوف تتطرق الباحثة لأهمية الحكومة الإلكترونية .

أهمية الحكومة الإلكترونية :

تتحقق أهمية الحكومة الإلكترونية من خلال إدراك حقيقة أن العالم اليوم أصبح يحكم على المجتمع بأنه متقدم أم لا إذا كان يتميز بوجود ثلاثة شروط أساسية وهي: المُسائلة

والشفافية والحكم الصالح، وفي هذا تتمثل ركائز الحكومة الإلكترونية أيضاً.

وقد برزت الحكومة الإلكترونية بعد أن استمرت صور الفساد الإداري والمالي في الظهور في المجتمع ومؤسساته، كما أضحت مقتضيات الإصلاح الإداري يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها، وأن تتيح جدية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين وليس فقط استجابة لطلباتهم بل بمبادرات منها، كما إن الخدمات المباشرة تعتبر جزءاً من إعادة التصميم الشامل لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية، وبالنسبة للأجهزة الحكومية يستتبع توصيل المعلومات والخدمات إدارة قنوات متعددة للنقل والتوصيل.

وعلى الرغم من استمرار توصيل المعلومات والخدمات بالطرق التقليدية مثل استخدام الهاتف، الفاكس أو الطرق اليدوية، إلا أن الهدف العام هو تحسين الخدمات وتوفيرها.

إذاً الأساس الجوهري والفعال لقيام الحكومة الإلكترونية هو كونها عاملاً مهما للتخفيف من نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسئولين والعاملين، لأنها تعني أولاً وقبل كل شيء تدفق المعلومات، وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال فتساهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد، وتوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزهم على محاصرة الفساد (الرفاعي، 2009، 309).

ومن وجهه نظر الباحثة فان الحكومة الإلكترونية لا بد من أن تعمل على التخفيف من حدة الفساد الإداري والعلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال، وخلق ظروف تكافح مختلف اشكال الفساد، وتجعل التواصل بين المواطنين وصانعي القرار أمراً ميسوراً، بمعنى اخر فان الحكومة الإلكترونية تعني الانفتاح على الفضاء المعلوماتي وجعله متاح للجمهور دون وسيط أو قيود، لا سيما فيما يتعلق بهيكل ووظائف

الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام الذي من شأنه تعزيز المسائلة وكذلك تعزيز المصداقية والشفافية .

أهداف الحكومـــة الإلكترونيـــة :

ترنو الحكومة الإلكترونية إلى تحقيق جملة من الغايات، يمكننا تلخيصها فيما يلي : (محمد أحمد، 2008، ص 64)

- ادخال كافة الأنظمة الإلكترونية كأجهزة الحاسب الآلي، و الآلات التكنولوجية الحديثة بدلاً من الأوراق، و الدفاتر، و الأدوات التقليدية .
- تطوير نظام العمل بالأقسام المختلفة الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى انجاز كافة المهام، و الوظائف المطلوب أدائها في الوقت المحدد لها .
- اتاحة الفرصة أمام الموظفين للنقاش، و الترابط، و تبادل الآراء عبر شبكة الإنترنت .
- التخلص من النفقات الزائدة التي تتحملها الإدارة العليا نتيجة لإتباع الأساليب التقليدية .
- اعتماد الموظفين على شبكة الإنترنت في استجلاب الأفكار، و الطرق الحديثة ، و طرحها من أجل تطبيقها على أرض الواقع وسهولة الحصول على المعلومات فبدلاً من تخزينها في الأوراق، و الدفاتر أصبح متاحة من خلال شبكة الإنترنت .
- خلق بيئة عمل افضل اي باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات وتأسيس بنية تحتية للحكومة الإلكترونية تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من خلال تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين واجهه التواصل بين الحكومة وجهات العمل الاخرى .(محمود، 2006، ص118)
- تقديم الخدمات للمواطنين المحليين وحصولهم على الخدمة السريعة وغير المكلفة، وتمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا، كما تعمل على زيادة كفاءة الوحدات المحلية مما يترتب عليها توفير الوقت وخفض الزمن اللازم لا

نجاز المعاملات (عبد الوهاب، 2008، ص 70)

- تحقيق الاتصال الفعال، وتقليل من التعقيدات الادارية . (حجازي، 2004، ص100)
- انعكاس الحكومة الإلكترونية على أعمال المؤسسات الحكومية الداخلية غير الظاهرة للمتعاملين، تتمثل في تحقيق السرعة والشفافية وإمكانية المحاسبة، والكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة الحكومية. ويساهم هذا التوجه في توفير تكلفة الأعمال وتقديم الخدمات بطريقة جوهرية.
- سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال التي تحتاج إليها بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التقدم إليها.
- تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي إذ انه باستطاعة الحكومة الإلكترونية مساعدة مؤسسات الأعمال وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم بالانتقال على شبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات.
- تحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع في المجتمع لكي يتمكن من التنافس والتواجد في عالم سريع التغيير.
- خلق تأثير ايجابي في المجتمع من خلال ترويج وتنمية معارف ومهارات تكنولوجيا المعلومات بين أفراد المجتمع.(مطـر، 2008، ص 38)
- لا يقتصر عمل الحكومة الإلكترونية على إحداث تغييرات في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمنافع العامة للمواطنين، بل في إعادة آلية هندسة وهيكلة الأنشطة والعمليات والإجراءات الحكومية ذاتها تدعيماً للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي

الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المختلفة.(سعد، ب ت، ص 19)

إذن لا تخلو أهداف الحكومة الإلكترونية من اهداف اجتماعية وثقافية وتربوية وسياسية إلى جانب المعاني الاقتصادية المهمة لمشاريع الحكومة الإلكترونية، ومن غير هذه الأهداف الاستراتيجية تصبح تطوراً شكلياً غير ذي فائدة للتنمية المستدامة بأبعادها ومجالاتها المتعددة والمتنوعة وعليه سوف نتطرق للإيجابيات وسلبيات الحكومة الإلكترونية .

إيجابيات وسلبيات الحكومة الإلكترونية:

أولا: إيجابيات الحكومة الإلكترونية :

تتمثل ايجابيات الحكومة الإلكترونية في جملة من النقاط كالآتي: . (مطر، 2008، ص 56)

1- سرعة أداء الخدمات: حيث إنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للمواطنين، بحيث قلت الفترة الزمنية لأداء الخدمة، ويعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، ومن ثم القيام بها في وقت محدد قصير جداً.

2- تخفيض التكاليف: يلاحظ بأن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية، هذا فضلا على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه والتوقيع بما يفيد ذك وإحالته إلى موظف آخر.

كذلك إنه بإتباع نظام الحكومة الإلكترونية فإن التكلفة تقل كثيرا، وذلك نظرا لاستخدام الحاسب الآلي والذي يوفر الأدوات والأوراق الكتابية، والتقليل من عدد الموظفين مما يؤدي السرعة في أداء الخدمات.

3- اختصار الإجراءات الإدارية: لا شك أن العمل الإداري التقليدي يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب. وللقضاء على البيروقراطية فإنه بإتباع طريق الحكومة الإلكترونية يمكن تبسيط هذه الإجراءات، فمن خلال موظف واحد يمكن إنهاء المعاملة

المطلوبة وهذا من دون رجوع الموظف إلى رؤسائه من أجل حصول على موافقة، بل عليه فقط العودة إلى قاعدة البيانات المُعدة سلفاً في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف.

4- دقة الجودة الخدمة المقدمة: حيث يعتمد نظام الحكومة الإلكترونية على حاسب الآلي، والذي تم إمداده بالمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع الخدمات، ومن ثم فإنه لا وجه للخطأ في العمل المقدم عن طريق الأجهزة الإلكترونية.

5- القضاء على الفساد الإداري: لما كان نظام الحكومة الإلكترونية يتضمن إتمام المعاملات بطريقة إلكترونية، حيث يمكن لصاحب الخدمة من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بجهة الإدارة تحديد الخدمة المطلوبة ومراحلها وإجراءاتها، ومن ثم فإنه لا وجه لعلاقة مباشرة بين أي موظف وطالب الخدمة، ومن ثم تقل فرص انتشار جرائم الفساد من الرشوة وخلافه .

ثانياً: سلبيات الحكومة الإلكترونية :

أما سلبيات الحكومة الإلكترونية فتتمثل في مايلـي:

1- عدم تطابق ثقافة المؤسسة مع ثقافة الإنترنت ، فالإنترنت يتطلب الانفتاح والشفافية وتقاسم المعلومات مع الآخرين ،في حين أن حماية أعمال المؤسسة وأسرارها تتطلب الحد من كل ذلك .(نجم ،2004، ص 58)

2- قلة المعرفة لصناع القرار بالمنظومات الحكومية وبأهمية الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وعدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوي الدولة، مما يعرقل تطبيق الحكومة الإلكترونية .

3- قلة وضعف الحوافز المالية والمعنوية في مجال التطوير ونظم المعلومات والتعليم والتدريب والمتابعة .

4-عدم وجود وعي معلوماتي وحاسوبي عند بعض الموظفين في مؤسسات الدولة . (عجبلية ، 2013,ص 29)

5- فمن خلال استخدام الانترنت للحصول على كافة الخدمات لفترات زمنية طويلة فإنها تؤثر على صحة الفرد

طالب الخدمة، وخاصة حاسة النظر، كذلك المداومة على استخدام هذه الشبكات يفقد الفرد فرصة التكيف مع المجتمع المحيط به، بسبب العزلة التي يفرضها الشخص على نفسه. (مطر، 2008 ، ص 39)

6-غياب التشريعات المنظمة للمعاملات الالكترونية وبطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الاصلاح والاندماج بالإضافة إلى طغيان البيروقراطية في الجانب الإداري وانخفاض مستوي بالحكومة ومعاملاتها.

7-التعاملات الالكترونية لا تزال ناشئة وحديثة وفي بدايتها فعلي سبيل المثال فئات كثيرة من المتعاملين في مجال الاقتصاد وكذلك المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقات المصرفية في سحب أموالهم وذلك بسبب كثرة الاخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخر الكبير في الوصول إلى حساباتهم.

8- ضعف شبكة الأنترنت خاصة في المنطق النائية والبعيدة .(البارودي ،2008،ص 336)

للحكومة الإلكترونية إيجابيات وسلبيات تنعكس على المواطن ومستوي الخدمات ولاشك أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق الحكومة الإلكترونية لأهدافها وهو ما ستطرق له الباحثة .

معوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية :

هناك بعض المسائل التي تعترض سبيل تطبيق الحكومة الإلكترونية، وتجعل من فعاليتها أمراً رهيناً بالتعامل مع تلك المعوقات، وتتمثل تلك العقبات في الآتي : .(عيشاوي، 2010، ص 292، 293)

1- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.

2- التأخر في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية للوصول إلى ما وصلت إليه دول العالم المتقدم في هذا المجال.

4- التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها لتعميم التعاملات المالية

الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية .

5- محدودية سن القوانين والأنظمة الخاصة بهذا المجال .

6-النقص في كفاءة الطاقات البشرية المؤهلة والقادرة على تنفيذ السياسات العامة وخاصة المشاريع الفنية عالية المستوى والقصور في تهيئة الأجواء النفسية أو البيئية المهدة لتنفيذ السياسات، ونقص حملات التوعية والتعبئة وإحداث التغيير مما يؤدي إلى مقاومتها.

7- قد لا يكون التوقيت الذي حدد للسياسة العامة ملائماً أو ممكناً، أو هناك مستجدات طارئة تحول دون إمكانية الالتزام بالتوقيت المحدد كسقف زمني لترجمة السياسات العامة.

8- كثيراً ما يتم الاهتمام والتركيز على الإجراءات وعلى الشكليات أو على الوسائل التي تستخدم في تنفيذ السياسات العامة على حساب الوقت والجهد الذي يخصص للعمليات أو الأهداف أو الغايات، فيتم إفراغ السياسات العامة من محتواها.(الكبيسي، 2008، ص164)

عليه...فلابد من إيجاد آلية لضمان تطبيق الحكومة الإلكترونية في المجتمع من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية وهذه مضامين التنمية المستدامة، وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك.

أثار تطبيق الحكومة الإلكترونيـــة :

إن أي تغير أو تحول لابد أن يكون له آثارا مختلفة، والتحول نحو مفهوم الحكومة الإلكترونية سوف يعكس آثارا حيوية إيجابية وسلبية على السواء في مختلف نواحي الحياة، وهناك محددات رئيسية لمعرفة هذه الآثار هي:

العنصر الإداري والعنصر التقني، فالعنصر الإداري يبين مدى تطور الفكر الإداري في المجتمع، والعنصر التقني يوضح بأنه لا يمكن أن توجد حكومة إلكترونية وعلى نطاق واسع بدون وجود تقنية حديثة. ويمكن تصنيف هذه في التالي :

(htts://hrdiscussion.com)

- الآثار السياسية والاجتماعية : تتمثل هذه الآثار بمجمل الانعكاسات المتوقع حدوثها نتيجة لاستخدام أساليب الحكومة الإلكترونية، فهل تضمن الحكومة الإلكترونية فرصا متكافئة لكافة المعنيين بخدماتها من حيث إتاحة المعلومات أو تقديم الخدمات الفعلية، وهل تضمن مبدأ المشاركة في الحياة السياسية من قبل كافة المواطنين؟ وتثار أسئلة كثيرة حول أمن المعلومات الشخصية والمؤسسية على السواء.
- الآثار الاقتصادية والمالية : إن توسيع قاعدة المستخدمين لشبكات المعلومات والخدمات قد يساعد في خفض كلفتها الثابتة على المدى البعيد، وتحتاج لدعم من لا يملكون المهارات، التعليم، الثقافة والمال اللازم لشراء الخدمات الإلكترونية، وبذلك تكون التكلفة عالية على المدى القصير بالإضافة لشراء التكنولوجيا وأمن المعلومات واستكمال البنية التحتية وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية للدولة تتطلب المساعدة في سد هذه الثغرة .
- الآثار الإدارية والتنظيمية : وتشمل هذه الآثار تغيرات جذرية في مفاهيم الإدارة ونظرياتها أي البعد الأكاديمي، كما تشمل تغيرات كبيرة في الجوانب الهيكلية، التنظيمية، البشرية، الإجرائية والتشريعية أي البعد العملي للتوجه بما يكفل تفعيلا للإدارة، وهذا يتضمن إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الحكومي(إلغاء ودمج وإنشاء) نحو حكومة إلكترونية تتميز بالكفاءة، والفعالية، سرعة الاستجابة، والمشاركة والمسئولية.
- الآثار التكنولوجية : يؤدي التحول إلى الحكومات الإلكترونية إلى زيادة الطلب الكلي إضافياً على المنتجات لمنتجي التكنولوجيا لإحداث التكنولوجية ببعديها المادي والمعرفي المتكاملين، كما يشكل ذلك تحديا للحكومة الإلكترونية مزيد من التطوير وتوسيع الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا لتلبية

الاحتياجات الكمية والنوعية المتزايدة في هذا المجال، ويشمل ذلك التوسع في البرامج الأكاديمية بكافة أنواعها بحيث تتلاءم نوعية مخرجاتها من الاستثمارات في القطاعات التعليمية مع متطلبات التحول الإلكتروني وحاجات سوق العمل. وهذا يعني مزيداً من التعليم بمراحله المختلفة وخصوصاً التعليم العالي.

- الآثار البيئية : حيث تتأثر البيئة الطبيعية ببعض المخاطر مثل التلوث، استنزاف مصادر الطاقة والمواد الخام.

ومن نافلة القول ..ان التحول التكنولوجي يؤثر على كثير من الجوانب الإنسانية مثل العادات والقيم والتقاليد الاجتماعية، طبيعة الحاجات الإنسانية، والسلوك الإنساني، ومن المخاطر المحتملة انتهاك مبدأ الخصوصية الفردية وتعرض أمن المعلومات على كافة المستويات للخطر مثل السطو على المعلومات والأرصدة في البنوك والإضرار بالغير من خلال فيروسات الحاسب

وعليه ..فان أثار تطبيق الحكومة الإلكترونية البيئية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والادارية في المجتمع، سوف تؤثر على أهداف التنمية المستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والادارية .

التنمية المستدامة:

اضحي مفهوم التنمية المستدامة من المصطلحات الحديثة والأكثر شيوعاً في الفكر التنموي عموماً، لارتباطها بواقع ومستقبل الإنسان، فقد عرفت في مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل. وتناولت ثلاث جوانب رئيسية، إضافة إلى ما تفرع عنها من مؤشرات فرعية، وهذه الجوانب هي الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، والجانب الإنساني، والتي يجب أن تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة (سلمان، 2005، 23)

وقد تبلورت اتجاهات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفاً شاملاً وجامعاً

وإطاراً محدداً، ومفهوماً واضحاً للتنمية المستدامة، و أصبح تعريف التنمية المستدامة مرناً إلى أبعد الحدود، وقد سعى العديد من الباحثين من ذوي التخصصات المختلفة الدخول في هذا الميدان، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم، فقد عرفها **دوجلاس** قائلا: "التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"(دوجلاس ، ترجمة شاهين، 2000، ص 63)

إن المتأمل في هذا التعريف يجد أنه يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

أما **البنك الدولي** فقد عرف التنمية المستدامة " بأنها التنمية التي تهتم بتحقيق تكافؤ المتصل الذي يتضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن "(عماري، 2008، ص5)، وتعرف ايضاً بانها "قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر، دون التغافل عن المستقبل بالحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية وادخار نصيب أكبر منها للغد مع بدل اقصى جهد لعدم تلويث البيئة بدرجة تجعل من المستحيل على أجيال المستقبل أن تباشر الحياة بالمستوي الذي نعمت به الأجيال السابقة" (الملك سعود، 1427ه، ص 3)

وقد ورد تعريف ايضاً في الموسوعة البيئية الفلسطينية للتنمية المستدامة أنها عبارة عن" التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي وفي جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية ودون تعريض البيئة ومظاهرها الحية في هذه المعمورة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك"(هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1997، ص72)

ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على عناصر من ضمنها التقدم والتطور، والاستمرارية، ومكافحة مخاطر التلوث وضرورة الاهتمام بالبيئة.

كما عرفت **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا** التنمية المستدامة بأنها عبارة عن "تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والاقتصادية، والمؤسسية على أساس المساواة، وبتدعيم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية ، الذي يدعو إلى شمل عامل الرفاه الإنساني بأي قياس للنمو، لاسيما النمو الاقتصادي وبهذا التعريف حاول التأكيد على التنمية الاقتصادية على أنها أساس للتنمية المستدامة، إضافة إلى الجوانب الأخرى للتنمية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 1998، ص 31) وهو عبارة عن دمج التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وجميعها تحمل عنصر الاستدامة .

عناصر التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد مختلفة أهمها البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، ولا بد من توفر عناصر داخل كل بعد منها تحدد خصائصه، وتتمثل هذه العناصر في البعد الاقتصادي من خلال توفير عناصر الإنتاج الرئيسة وفي مقدمتها الاستقرار والتنظيم والمعرفة ورأس المال، والبعد البيئي الذي يعتمد على التنوع البيولوجي المتمثل بالبشر وبالنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها مما خلق الله على ظهر الأرض وفي باطن البحار أوفي أجواء الفضاء، وأخيراً، البعد الاجتماعي المتمثل بالحكم الرشيد من خلال نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية وهي الحكومة، والقطاع الخاص، وقطاع المجتمع المدني .(الغامدي، صقر، 24 2/4/26)

المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها فيما يلي: (قرزم، جورج، 1997، ص 36)

1 -الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع.

2 -التمكين: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حس الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية.

3 -حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبيات وجميع العوامل الأخرى التيمن شانها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

4 -التضامن: بين الأجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى للتنمية المستدامة"، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، و عدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

مجالات التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها في شتى المجالات، بحيث تتشابك هذه الأهداف ضمن محاور التنمية التي تم ذكرها سابقاً وهي المحور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويمكن الإشارة إلى هذه المجالات المستهدفة بالتنمية المستدامة على النحو التالي:- .(وردم، 2003، ص193)

1 - المياه: من الناحية الاقتصادية تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وفي المجال الاجتماعي العمل على تامين الحصول على المياه النظيفة للاستعمال المنزلي والزراعة. أما في المجال البيئي فتهدف إلى الحفاظ على الموارد المائية والمياه الجوفية.

2 - الغذاء: تتشابه كل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حيث تسعى نحو زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، أما بخصوص البيئة فتعمل من أجل ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي.

3 - الصحة: من الناحية الاقتصادية العمل على الرعاية الصحية والوقائية، أما من الناحية الاجتماعية فتسعى التنمية المستدامة إلى ضمان رعاية صحية أولية للأغلبية الفقيرة، والحماية البيئية.

4 - السكن والخدمات: على الصعيد الاقتصادي ضمان توفر المواد الكافية للبناء وموارده، ونظم المواصلات، وعلى الجانب الاجتماعي ضمان الحصول على السكن المناسب بالتكلفة المناسبة، أما بخصوص البيئة فالعمل على ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي، بالإضافة إلى الصرف الصحي.

5-التعليم: من الناحية الاقتصادية، ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية، ومن الناحية الاجتماعية ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة، أما الجانب البيئي، السعي نحو إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.

6- الطاقة: بخصوص الجانب الاقتصادي، ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمال المنزلي، وفي الجانب الاجتماعي ضمان وتتكون مصادر الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي .فالطاقة المتجددة من مصادر الطاقة يمكن استبدالها بسهولة بحيث تشكل مصدرا لا ينفذ للطاقة، وتعد الطاقة الشمسية من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، والتي يمكن استخدامها في توليد الكهرباء أو للتدفئة أو للتسخين أو حتى للتبريد، وتوفر الطاقة الشمسية عامل الأمان البيئي، حيث أن الطاقة الشمسية هي طاقة نظيفة لا تلوث البيئة ولا تترك فضلات مما يكسبها وضعاً خاصا في هذا المجال، كما تعتبر طاقة الرياح، من

مصادر الطاقة التي تشهد النمو الأسرع في العالم، وتحافظ على البيئة. وذلك بسبب خفضها معدلات تغيّر المناخ الذي يتسبب بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وهو من أهم ميزات توليد الطاقة بواسطة الرياح. كما أنّه خالٍ من الملوّثات الأخرى المرتبطة بالوقود الأحفوري والمصانع النوويّة. وتستخدم طاقة الرياح لتوليد الكهرباء عن طريق تحريك مراوح هوائية ضخمة، وتكون متصلة مع توربينات مولدات كهربائية.(السالم، 2008، ص 35)

7 -الدخل: يركز الجانب الاقتصادي في هذا الجانب على زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الحكومي، ومن الناحية الاجتماعية دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الحكومي، وبخصوص الجانب البيئي ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية .(وردم، 2003، ص 194)

-**التنمية الريفية**:

تعتبر التنمية الريفية من الأولويات الهامة في المجتمع الذي يسعى إلى تحقيق التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، وهي من العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية وذلك لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية من خلال مشاركة هذه المجتمعات مشاركة فعالةً في تحقيق التقدم والتطور، وتعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، فهدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية، فتنمية المجتمع الريفي مرهونة إلى حد بعيد بفاعلية نظم إعداد وتأهيل القوة العاملة فيه مهنياً وصحياً وحضارياً.(الرفاعي وآخرون، 2005م، ص79)

ومما تم عرضه ، فان ليبيا تهتم بهذه الجوانب والمجالات وتهتم بالتنمية الريفية والماء والطاقة المتجددة ،وقد قامت ليبيا بمجموعة من الخطط الانمائية ووضعت أول خطة بعد تصدير النفط وكانت أول خطة امتدت خمس سنوات (1963- 1968) وهدفت إلى استغلال الطاقات والموارد البشرية إلى أقصى درجة وتحسين مستوي المعيشة لذوي الدخل المحدود والاهتمام بالزراعة والصناعة ثم جاءت الخطة الخماسية من سنة(1968 إلى 1973) وكانت ترنو إلى تحقيق زيادة في مخصصات الصناعة وتوالت خطط التنمية كالخطة الثلاثية من سنة (1973 إلى 1975) لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (شرننه ،1980 ،ص 10) كما أنشئت عدة مشاريع لسد احتياجات الدولة من المنتجات المتنوعة ، كما خصص جانب من إجمالي ميزانية الدولة لقطاع الصناعة تم إقامة العديد من المصانع ومحطات توليد الكهرباء ولم تهمل خطط التنمية الاسكان والتعليم والصحة وتعبيد الطرق فقد خصصت لهم (8.7٪) من إجمالي الميزانية للنهوض بمستوي السكن وتوفير السكن الملائم للمواطن وخصص (13.9٪) من الميزانية لخدمات النقل والمواصلات (صالح وآخرون ،1985،ص 140) اما خطة التنمية الخماسية (1976إلى سنة 1980) فقد خصصت مخصصاتها لصالح النهوض بالاقتصاد القومي والاهتمام بالزراعة وتوسيع المراعي واستصلاح الاراضي الزراعية واستهدفت ايضاً الاهتمام والرفع من مستوي قطاع الصناعة والتعليم والاسكان (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ،1985 ،ص139) وسارت الخطة الخماسية لسنة (1981-1985) على نفس الدرب لرفع من قطاع الصناعة واهتمت بقطاع النفط بغية توظيف مزاياه في تنمية الانشطة الإنتاجية .((اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ،1985،ص 140)

أما بعد ثورة 17 فبراير فقد سعت وزارة التخطيط في السنوات الأخيرة إلى إعداد جملة من

الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وتحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة النفط ولعل أبرزها استراتيجية الطاقات المتجددة وخطة النهوض بالثروة المائية وتشجيع رواد الأعمال والشباب والمرأة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. (وزارة التخطيط،2020،ص1).

وتأسيساً على هذه المجالات للتنمية المستدامة فهي لا تتناول ثلاث أبعاد هي البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي فقط وإنما ايضاً الجانب التكنولوجي وهذا ما سوف تتطرق له الباحثة .

أبعاد التنمية المستدامة

من اجل توضيح التنمية المستدامة بشكل أوسع البد من التطرق إلى أبعادها وهي:-

أولا: البعد الاقتصادي:

لا تتحقق التنمية المستدامة ألا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب أخر، إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة . (الدليمي، 2006، ص5)

أن التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني أجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغير في أنماط الاستهلاك للموارد .(دوزبية، برنار وآخرون، 1988، ص 18)، وعلى البلدان الغنية أو الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية اسهم بدرجة كبيرة وغير متناسبة في مشكلات التلوث العالمي . و فضلا عن ذلك القدر ة المالية والتقنية الاستخدام تكنولوجيات أنظف للترشيد في الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد (الحبال، 2003، ص 4)، أما في الدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباط

وثيقا بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع(السعيدي، 1999، ص54) وبشكل عام فان التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتزايد في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، أذا فان استخدام الموارد الطبيعة بشكل عقلاني وسليم والحفاظ على الموارد البيئية سوف يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ان أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج من صانعي القرار اتخاذ قرارات اقتصادية من شانها تحقيق السلامة البيئية عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية مثل فرض الضرائب تلوث حسب مقدار الضرر البيئي المتولد عنها مما يسهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل وبالطبع فان هذا يحتاج إلى دعم مبدأ المشاركة وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تضيق الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقيرة، وعلية فإننا نستطيع القول إنه لكي تتحقق التنمية المستدامة على وفق البعد الاقتصادي لابد من تحقيق التالي: (عبدالله وآخرون، 2015، ص349)

1 -تحسين مستوى المعيشة والرفاهية الإنسانية والحياة الاجتماعية.

2 -استخدام أكثر كفاءة لرأس المال .

3 -تقليل مستوى الفقر .

4 -أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة الإنسانية .

ثانياً : البعد البيئي

تعتمد التنمية المستدامة بيئيا على أدارة مسؤولية للموارد الطبيعية والبشرية تعمل على الإبقاء بحاجة الأجيال الحالية وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة .التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة

والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة .(الحبال، 2003، ص5)، فالتنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون(السعيدي، 1999، ص55)، وبأتباع تكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة وتتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات، والتنمية المستدامة تعني ترشيد استهلاك المياه، وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها، وعدم سحب المياه.(الحبال، 2003، ص5). وإن البيئة وما يسود بداخلها من نظام وتفاعل بين مختلف مكوناتها نادرا ما تكون قادرة على تفادي الاختلافات التي يحدثها الإنسان ما لم تتجاوز هذه الاختلافات حدا معينا وإذا تم تجاوز هذا الحد كما يحدث ألا في التنمية المستدامة ستصبح على المدى الطويل، عاملاً هداما تكون له تأثيرات على البيئة يصعب تداركها، فالبيئة لكي تصبح واقعا محسوسا البد من أن تزيد مستوى الإنتاج واستخدام الأمر الذي يتطلب استخدام الموارد الطبيعية كمدخلات أنتاج، وهنا يظهر لدينا نوعا من التناقض بين التنمية والبيئة (السعيدي، 1999، ص56) ولذا تعد التنمية البيئية احد المفاتيح للتنمية المستدامة وهي القوة الموجهة للميثاق الأخلاقي لإعادة توصيف العلاقة بين الإنسان ومحيطه. وعلية فان التنمية المستدامة على وفق المفهوم البيئي تعتمد على عاملين هما :

ا-**السكان** :- إذ تسبب الزيادة السكانية المستمرة ضغطا على الموارد واستنزافها ومن ثم

عدم قدرة البيئة على التحمل مما يتطلب توازن بين حجم السكان والموارد.

ب-**التكنولوجيا** :- والتي هي مجموعة المعارف والمهارات والأدوات والمعدات المستخدمة في أنتاج السلع والخدمات وتمثل ثلاثة جوانب للتنمية :

1 -هي موارد قادرة على خلق الثروة.

2 -هي وسيلة تمكن من ممارسة السيطرة الاجتماعية لمتلكيها .

3 -أداة فعالة ومؤثرة في اتخاذ القرارات.

أن هذا يشير إلى أن هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر لتكنولوجيا في قيم المجتمع فهي قد تدعمها وقد تعارضها. وعليه يمكن القول إن أفضل تكنولوجيا مطلوبة لاستراتيجية التنمية المستدامة هي تلك التي تعتمد على التجديد والمناقشة الناجحة والاستخدام المفيد للموارد النادرة .(الربيعي، 2004، ص94)

ومن وجهة نظر الباحثة يجب على التنمية أن تأخذ على عاتقها أهداف التنمية قريبة وبعيد المدى واستغلال الموارد المتاحة في أطار السلامة البيئية .

ثالثا : البعد الاجتماعي

تعني التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل تحديد نمو السكان، لان نمو السكان السريع يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات والتوزيع السكان أهمية كبيرة، والتوسع في التحضر والتوسع التكنولوجي له عواقب بيئية كبيرة وتقوم المدن ايضاً بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تشكل خطورة على السكان وعلى النظم الطبيعية المحيطة فالتنمية المستدامة تعني إبطاء حركة الهجرة إلى المدن والاهتمام بالتنمية الريفية عن طريقة التعليم والتدريب ورفع مستوى الدخل عن طريق تعزيز الأنشطة السياحية والسياحة البيئية والثقافية .(برنامج الأمم المتحدة، 1990، ص 90)، كما يؤكد تقرير مستقبلنا المشترك عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة على دور السكان في عملية التنمية المستدامة، وأن اعتبار السكان مجرد أعداد فحسب، هذا يعني تجاهل قضية مهمة هي أن الناس أنفسهم مورد أبداعي، وهذه القدرة على الأبداع ذخر ومصدر قوة على المجتمعات أن تحافظ عليها. ومن اجل دعم هذا المصدر يجب تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل، ورعاية صحية وغير ذلك يجب تقديم تعليم لهم يساعدهم على أن يصبحوا اكبر قدرة وإبداع ومهارة

وإنتاجا وأفضل استعداد على معالجة المشكلات، وان التوصل لهذا يجري عبر الانخراط في عملية التنمية المستدامة والمساهمة فيها .(السعيدي، 1999، ص55).

أذا فان التنمية المستدامة الا تحقق ألا بتنمية السكان وتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة، ولان الإنسان هو غاية أي برامج للتنمية وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها وبذلك فالتنمية المستدامة تعني:-

1-الارتقاء بالعنصر البشري .

2-تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان .

3-تحسين الر فاهية الاجتماعية .

رابعاً : البعد التكنولوجي

يستنتج ان التنمية المستدامة تعني التحول ولاسيما في الدول الصناعية إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ و استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، لأنه كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه و أرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع لرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فالتلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض.(اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، 1989، ص 168)، ومن أولى الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية المستدامة ايضاً هو وجود روح علمية مفكرة قادرة على استيعاب التقنية وتوظيفها لتحقيق التطور العلمي اذ تعرف الروح العلمية انها (تلك الاساليب التي يتضح فيها تعامل اعضاء المجتمع مع المستحدثات العلمية بطريقة منهجية معتمدة شروط التفكير العلمي في تعاملها مع الظواهر الناتجة عن استخدام التقنية الرقمية فهي تتمثل في العمليات المنهجية التي يكتسبها الفرد من المجتمع ويتعامل معها على اساس تلك الظواهر

بقصد فهمها والوقوف على علاقاتها وتطبيقاتها والتحكم بها ومن ثم القدرة على التنبؤ) (الهيتي، 2003، ص177) خاصة بعد التعاملات الرقمية وتعدد الخدمات الرقمية .اما بالنسبة للتنمية المستدامة كمفهوم فقد عرفته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة بأنها(التنمية التي تلبي حاجاتها الاساسية للإنسان من دون تخريب للبيئة التي يرتكز عليها في جميع جوانب الحياة فهي تتمثل في التغييرات التكنولوجية والنمو الاقتصادي والتحكم بالنمو السكاني وتنظيم عمل مؤسسات المعرفة)(حافظ، 2012، ص84).

وقد ساعد انتشار الاجهزة الذكية من هواتف محمولة واجهزة لوحية فضلا عن الحواسيب الشخصية وتنظيم عمل مؤسسات المعرفة على ارتفاع القدرة الاستيعابية للفرد في فهم هذه التقنية وإمكانيته التكيف في التعامل معها حتى من ذوي التعليم البسيط فضلا عن الذين لا يجيدون القراءة والكتابة لكن يمكنهم التعامل مع هذه التقنية والتحكم بها وبمخرجاتها اعتمادا على ثقافة صورية اكتسبها من خلال التعامل معها، فقد ساهمت عملية انتشار الاجهزة الذكية في القضاء على الامية الرقمية.

ويعد التعليم احد أهم عناصر التنمية المستدامة ومن اهم ركائز بناء مجتمع المعرفة وهو الوسيلة الفعالة لمحاربة الفقر والجهل والتطرف والحد من الازمات الاجتماعية والاضطرابات السياسية وتأمين الاستقرار، لذا فمن أولويات التنمية المستدامة هو تحقيق النمو المعرفي والاقتصادي والسكاني بشكل متكافئ. وبما ان بؤرة اهتمام التنمية المستدامة تتركز بفلسفة ادارة الموارد البشرية فهي تعتمد على الدعائم التالية :

1. الإنسان طاقة ذهنية في الاساس
2. الإنسان يعمل برغبة في الانجاز
3. الإنسان يحتاج الى نمط متحرر من القيادة ليبدع
4. الإنسان يبدع حين يعمل ضمن فريق متجانس

أما أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة فهي:

1. انشاء بنية تحتية ومعلوماتية
2. استثمار الموارد البشرية في الخارج
3. اعادة بناء القطاع التعليمي الى جانب الاعلامي(المغربي، 2013، ص 25)

يقصد بالأمية الحاسوبية(أو الرقمية) هو عدم مقدرة الأفراد على التعامل مع التقنية الرقمية والتحكم بمحركاتها كذلك عدم إمكانية فهم وادراك الرموز الثقافية المستخدمة في البيئة الرقمية فمن اولى اساليب تحقيق التنمية المستدامة هو القضاء على الامية الرقمية وغالبا ما يؤكد خبراء الاتصال ان هذا الهدف لا يتحقق الا بالتدريج اي القضاء اولا على الامية الابجدية اي تعلم القراءة والكتابة ومن ثم التوجه الى معالجة الامية الرقمية لكن المفارقة ان كثير ممن اجاد التقنية الرقمية هو في الحقيقة لم يتجاوز مرحلة التعليم الاولية بتعلم الابجدية لذا فان المهمة الاساسية اليوم لتحقيق التنمية المستدامة هو توجيه الجمهور الى السياق الصحيح في توظيف هذه التقنية والتعلم منها والتحول إلى انتاج المعرفة) (حافظ 2012، ص 95 ، 15)، وما يؤكد أهمية الحكومة الرقمية في حياتنا المعاصرة ذلك الاهتمام الشديد الذي تحظى به قضاياها في الفكر الاقتصادي والاجتماعي المعاصر اذ اجتمعت الآراء ان الموضوعات التي تطرح في شبكات الانترنيت من أهمها التحديث في المجتمعات النامية وتنمية الموارد البشرية فهما عنصر من عناصر التنمية المستدامة ومثال لتأثيرات التنمية التي يحققها الإنترنيت وشبكات التواصل هو ما يحدث من خلال الشبكات الاجتماعية من حملات للعمل التطوعي والتي تنمي لدى الفرد حب العمل الجماعي وتحقيق التنمية والتنمية الريفية في الوقت ذاته، وتعتبر ليبيا إحدى الدول التي تأثرت بشبكات التواصل الاجتماعي وكيف ساهمت مواقع التواصل في العمل الجماعي والتنمية والتبرعات عن طريق هذه الشبكات وكيف تحافظ على البيئة والتعليم في جميع المجالات، وهذا ما سوف تتطرق له الباحثة .

الحكومة الإلكترونية في ليبيا :

تهدف الخدمات العمومية الاستجابة لمختلف المتطلبات، كما تجسد وسيلة لإشباع حاجات المواطن المتنوعة وفق مبادئ معايير تدبيرية معينة، والتي تشكل أساساً لضمان استقرار المجتمع وأصبحت الحكومة الإلكترونية تحتل الصدارة في اهتمامات الدول والحكومات وهو ما تترجمه العديد من الشعارات كعصرنة الإدارة وتقريبها للمواطن وتعزيز الحكومة الإلكترونية (عبد الغني عماري، 2020، ص 168)

وتأسيساً على ذلك فإن استعمال التكنولوجيا الحديثة داخل الحكومة الليبية سيساهم في الرفع من اداء الحكومة الإلكتروني، ويخفف من الضغط والروتين الذي تعرفه الممارسات الإدارية، ويسهل عمليات التواصل بين الموظفين والمواطنين، كما أنه سيضفي الفعالية والسرعة على الخدمات والوظائف التي تقوم بها الحكومة الليبية .

غير أن واقع الخدمات الحكومية الإلكترونية في ليبيا مازال معقداً ويرجع لأسباب أهمها عدم الاستقرار الاداري والسياسي في الحكومة الليبية، فنحن اليوم بحاجة إلي حكومة إلكترونية تنقلنا من الواقع المعقد إلي واقع اكثر مرونة يساهم في ترسيخ مسيرة التنمية المستدامة . وعليه يمكن أن نقول إن الحكومة الإلكترونية اتسمت بالطابع التقليدي في تفاعلاتها وإجراءاتها، حيث اتضح ذلك جلياً في عدم وجود محاولات جدية وشاملة لتحسين الحكومة الإلكترونية وتقوميها وعصرنتها (الشويهدي والتاجوري، 2012، ص3)، وقد كشفت تجربة الحكومة الليبية عن وجود اختلالات على مستوي تقديمها للخدمات المطلوبة من قبل جميع المستفيدين من الإدارات الحكومية، حيث كانت الخدمات المقدمة للمواطنين في الدوائر الحكومية في ليبيا تسير وفق آليات غير واضحة وذلك لان تحديد الإجراءات كان متروكاً للدوائر، مما أنتج في هذا الجانب بعض النقاط السلبية والغير مرغوب فيها التي كانت تصاحب العمل الحكومي فعدم الالتزام بالعمل داخل

المؤسسات الإدارية والحكومية وفضاضة الموظفين وغيابهم المتكرر وعدم الكفاءة في العمل، والطوابير الطويلة في انتظار لاستكمال المعاملات ومماطلة المسؤولين بالإضافة للتعقيدات الإجرائية المقترنة بالحصول على المعلومات والخدمات (مجموعة من الباحثين، 2012، 20)

إن كل هذه السلبيات داخل الحكومة لم تساعد علي خلق حكومة الإلكترونية في ليبيا متواكبة مع الحاجات المتزايدة والملحة من قبل المواطنين، الذين أصابتهم حالة من عدم الثقة في الأجهزة الادارية والحكومية وقدرتها على تبسيط وتسهيل إجراءاتهم التي قد يكون في بعض الأحيان سهلة ولكن بفعل عدم كفاءة الحكومة الليبية جعلت من تلك الإجراءات طويلة الأمد ومعقدة، وفيما يلي ترتيب ليبيا بين الدول العربية حسب مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لسنة 2018:

الدولة	الترتيب من بين 193
المملكة العربية السعودية	52
الكويت	41
المغرب	110
ليبيا	140
تونس	80
الامارات العربية المتحدة	21
الأردن	98
مصر	114
البحرين	26
سلطنة عمان	63

المصدر، دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية 2018 .

من الجدول السابق يتبين لنا أن ليبيا تحتل المرتبة 140 عالمياً من بين 193 دولة في مجال تنمية الحكومة الإلكترونية وبذلك تكون تراجعت عن تصنيف التقرير الماضي الذي صدر عام 2016، ولعل ذلك يرجع إلى تدني وضعف البنية التحتية لليبيا بشكل عام، يستحيل معها إنشاء شبكات الانترنيت أو منظومات إلكترونية ومعلوماتية زد على

ذلك غياب القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني والمعلوماتي .

ولكي تتجاوز ليبيا هذه الاختلالات حاولت الدولة منذ عام 2010 التفكير بتحويل الحكومة الليبية إلى حكومة إلكترونية، حيث قامت بإنشاء بوابات إلكترونية لجميع المؤسسات الوزارية يلجأ إليها المواطن من أجل حصوله على خدماته سواء المتعلقة بالوثائق المطلوبة أو بالمعلومات المرتبطة بالمصلحة العامة.

وعليه يمكن القول، بأن ليبيا من بين الدول التي حاولت ترسيخ مفاهيم الحكومة الإلكترونية في بعض قطاعاتها المختلفة، حيث ظهر ذلك جليا في إطلاقها لمشروع التعليم الإلكتروني في عام 2008، باستضافتها للمؤتمر العالمي الأول للإدارة الإلكترونية الذي انعقد في مدينة طرابلس في الفترة من 1-6/4 /2010 وذلك سعياً منها لتقريب الحكومة من المواطن عبر استخدام الوسائط الإلكترونية بغية تقليص العوائق البيروقراطية وتحسين مستوى الاستفادة من بعض الخدمات العامة على غرار رقمنة مصلحة الأحوال المدنية) إصدار شهادات للميلاد الإلكترونية، إضافة إلى جواز السفر الإلكتروني وبطاقة التعريف البيومترية، بالإضافة إلى بعض الخدمات التي تم تقديمها عبر الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات، حيث تم طرح بعض الخدمات عبر الوسائط الإلكترونية، وكذلك شبكات الهاتف النقال، من أهمها الاطلاع على الرصيد البنكي، والبطاقات الإلكترونية ولا ننسي دور الرقمنة في التعليم وأن بدايتها كانت في7 200 كانت بسيطة جدا في التعليم العام وتم تطبيقها في ثلاث مدارس في مرحلة التعليم الاساسي وقد تعاقدت الدولة مع إحدى الشركات الأجنبية لتقوم بتنفيذ المشروع التعليم الإالكتروني ولكن بعد احداث ثورة 17 فبراير عام 2011 غادرت الشركة وتوقف المشروع بشكل كامل ، وتم إنفاق ما يزيد عن 20 مليون دينار على المشروع (المنظمة الليبية لاستراتيجيات التعليم الإلكتروني بليبيا جهود فردية وحكومية

2017،) اما بالنسبة للتعليم العالي فقد طبق التعليم عن بعد في بعض الجامعات الليبية ولان الجامعة هي إحدى المؤسسات التعليمية المهمة والتي تعتبر أساس الفكر الانساني ومصدر الرفع من تنمية الثروة البشرية والارتقاء بفكر انساني واعي فهي تعتبر العنصر الفعال في الرفع من شأن المجتمعات بين باقي الأمم ومجابهة التحديات التي تواجه هذا المجتمع ، حيث ان الجامعة منظومة مركبة من مجموعة كبيرة من المتغيرات التي يجب ان تواكب التقدم في المجالات التي تنهض بالمجال التعليمي ، لذلك لا يمكن أن تبقي إدارة الجامعة بأساليب تقليدية وأدوات روتينية فعلي سبيل المثال جامعة طرابلس بدء استخدام المنظومات بها مند سنة 2017 و يختلف تطبيق التعليم الالكتروني في الكليات بها من كلية لآخري وهذا عرض للكليات حسب السنة للانضمام للمنظومات .

1-كلية اللغات من فصل خريف 2015.

2-كلية الطب البشري من فصل الربيع 2016.

3-كلية الصيدلة من فصل الربيع 2016.

4-قسم الهندسة البحرية من فصل الربيع 2015

5-قسم الهندسة الكيميائية من فصل خريف 2016.

6- قسم الهندسة المدنية من فصل خريف 2016.

7- قسم الهندسة الكهربائية من فصل خريف 2016.

8- قسم هندسة الحاسوب من فصل خريف 2017.

9- قسم هندسة الطيران من فصل خريف 2017.

10- قسم هندسة التعدين من فصل خريف 2017.

11- قسم هندسة النفط من فصل خريف 2017.

12- كلية الفنون والأعلام من فصل خريف 2016 .

13- كلية الزراعة من فصل خريف 2016 .

14- كلية القانون طرابلس من فصل الربيع 2017 .

15- كلية القانون جنزور من فصل الربيع 2017 .

16- كلية التربية طرابلس من فصل الربيع 2017.

17- كلية التربية جنزور من فصل خريف 2017 .

18-كلية التربية قصر بن غشير من فصل خريف 2017 .

19-كلية الآداب من فصل الربيع 2017 .

20-كلية تقنية المعلومات من فصل خريف 2017 .

21-كلية الاسنان من فصل خريف 2017 .

22- كلية التربية البدنية من فصل ربيع 2017 .

23- كلية العلوم من فصل الربيع 2017 .

24- كلية التقنية الطبية من فصل الخريف 2016 .

25- كلية الصحة العامة التمريض من فصل خريف 2016 .

26- كلية الطب البيطري من فصل الربيع 2017 .

27- كلية الهندسة العامة من فصل خريف 2016 .

28- كلية الآداب السواني من فصل خريف 2018 .(مركز المعلومات والتوثيق بجامعة طرابلس,2023)

وبالنسبة للتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني فقد طبق في بعض الاقسام بجامعة طرابلس أُثناء جائحة كورونا في سنة 2020 (مركز البحوث والاستشارات والتدريب بجامعة طرابلس، 2020)

واخيراً صدر قرار من وزير التعليم العالي رقم (321) لسنة2021 بشأن تشكيل لجان لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي .(موقع وزارة التعليم العالي)

وعلى الرغم من هذه المحاولات إلا أنها تبقى محدودة جداً جراء مجموعة من المعوقات التي كان لها وضعية وتأثير سلبي في ضعف الخدمات الإلكترونية، لعل أبرزها المعوق التمويلي، وهو ما لاحظناه في شح الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية وبخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة والبرامج، وكذلك قلة المخصصات المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق الحكومة الإلكترونية (خميس محمد وآخرون، 2017، ص 57) والمعوقات ايضاً الناتجة عن انقطاع التيار الكهربائي وآثره في توقف المنظومات .

ختاماً..... تناولت هذا البحث بالدراسة والتحليل أهمية الحكومة الإلكترونية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة وعصرنة وتحديث وظائف الحكومة وتحسين جودة الخدمات . ومن هنا؛ ثم يمكن القول إن الحكومة الإلكترونية تمثل نقطة فارقة للانتقال نحو الخدمات العامة الإلكترونية، بمعنى التحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع الحكومة إلى التواصل الرقمي الافتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة.

ومن هذه الأهمية التي تميزت بها الحكومة الإلكترونية فإنه يمكن للسلطات الحكومية في ليبيا الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتغلب على المشكلات والمعوقات التي تحد من فاعلية جهود التنمية المستدامة في ليبيا، واعتبارها مدخلاً يمكن من خلاله إصلاح وتحديث المنظمات الحكومية وزيادة كفاءتها وفعالية أدائها والحد من الفساد في إدارات الحكومة من أجل لتحقيق التنمية المستدامة . وقد، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها فيما يلي:

1- إن الحكومة الإلكترونية جاءت نتيجة لتطورات متعددة كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحظ الأوفر منها، وهي تؤدي نفس مهام الحكومة التقليدية لكن من خلال نمط إلكتروني موحد من اجل تحقيق التنمية المستدامة .

2- تعدد الأهداف من خلال تطبيق هذه التقنيات الحديثة، حيث تتمحور حول

التقليل من التعقيدات الإدارية، وتدعيم الشفافية والسرعة والدقة في المعاملات.

3- إن تطبيق هذه التقنيات الحديثة يستلزم توفير البنية التحتية الأساسية لقيامها، والمتمثلة في جملة من المتطلبات الضرورية كتوفير شبكة الاتصالات والحواسيب الآلية وتوسيع انتشار الانترنت وجودتها وسن قوانين وأنظمة خاصة بهذا المجال وإعداد العنصر البشري المؤهل وغيره وهذا هدف من أهداف التنمية المستدامة .

4- ومن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الحكومة الإلكترونية هو عدم توفير البنية الأساسية وهناك محدودية أعمال التوعية والوعي بأهمية هذا المشروع وتفعيل إدارة المعرفة وعدم تقديم الدعم اللازم المتعلق بأسعار العداد الإلكتروني وأجهزة الاتصالات وغيرها.

5- لمسايرة التطور العالمي، أطلقت ليبيا مبادرتها للحكومة الإلكترونية في التعليم عن بعد ورقمنة الأحوال المدنية، والتي تضمنت مجموعة من الأهداف ومجموعة من الآليات لتنفيذها، لمشروع الحكومة الإلكترونية و آليات التنفيذ، مما أدى إلى تحقيق التنمية المستدامة.

6- تقدم العديد من المؤسسات الحكومية في ليبيا بعض الخدمات الإلكترونية للمواطنين، كالخدمات المالية لمؤسسة البريد والمصارف و خدمات قطاع الصحة الإلكترونية وخدمات قطاع التعليم و غيرها، لكل المواطنين، إلا أن تطبيقات الحكومة الإلكترونية بليبيا ما زالت في مراحلها الأولى.

7- تملك ليبيا إمكانات بشرية ومادية، لو حسن استغلالها ستكون له الآثار الايجابية على مشروع الحكومة الإلكترونية.

8- وانصب اهتمام شركات الاتصال على تعميم استعمال الانترنت من خلال برامج عديدة مثل تعميم استعمال الألياف البصرية والتدفق السريع للأنترنيت، وفتح شركات كبري للاتصالات ويعد فشل هذه المشاريع من أقوى الأسباب لتأخر مشروع الحكومة الإلكترونية.

9- يتوقف نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية على التعريف به وبمزاياه خاصة في بيئة اجتماعية لها مواقف سلبية من التكنولوجيا الحديثة للاتصال ولاسيما الانترنت، وهذا من خلال حملات التوعية والدعاية، ويلاحظ قصور شديد لهذا المجال ، في ليبيا مما أثر على تحقيق التنمية المستدامة بشكلها المطلوب.

ثانيا/ التوصيات:

1- سن القوانين اللازمة لتنظيم عمل الحكومة الالكترونية بالإضافة لسن عقوبات جنائية رادعة للمخالفين والمنحرفين الافتراضيين وينظمها قانون العقوبات الليبي .

2- ضرورة الاستثمار الفعال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء حكومة الإلكترونية قوية الأركان، وذلك يتطلب انتشار الانترنت، وتوفير القوانين والأنظمة الراعية لهذه التكنولوجيا وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن الفضاء الإلكتروني المتميز لتحقيق آليات التنمية المستدامة .

3- الاستفادة من هذه التقنيات بفضل ما توفره لها من سهولة وسرعة في إجراء عمليات التنمية البيئية والريفية والاقتصادية والاجتماعية وبأقل جهد وتكاليف.

4- جعل الحكومة الإلكترونية مشروع غير قابل للاستنساخ، أو التقليد لمجرد مواكبة العصر، بل نظام يقوم على استراتيجية واضحة تتضمن الأهداف تراعي خصوصية المجتمع واحتياجاته والإمكانيات المتوفرة، لزيادة فرص نجاح عملية التنمية المستدامة .

5- تكثيف الجهود من اجل التغلب على مشكلة الأمية الرقمية باعتبارها من أكبر التحديات التي تواجه مشروع الحكومة الإلكترونية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

6- حل المشاكل المرتبطة بالأمن المعلوماتي بالنسبة للمؤسسات العمومية عن طريق التعاون والتنسيق فيما بينها، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، وكذلك قضايا الأمن المتعلقة

بالمواطن لكسب ثقته باعتباره عنصر مهم في نجاح مخطط الحكومة الإلكترونية.

المقترحات

1- تعميم الانترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة وسرعة الاتصال وتحسين نوعية الخدمة الإلكترونية، وتوفير مجانية الانترنت لاسيما في قطاع التعليم والصحة.

2- تكثيف حملات التوعية بأهمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، وما تقدمه من فوائد للأفراد والمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

3- الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره الأداة التي تسهم في تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية عن طريق برامج التكوين المكثفة والتدريب والتوعية للموظفين والقيادات الحكومية، وبالمواطن باعتبار أن مشروع الحكومة الإلكترونية موجه له بالأساس، ونجاح هذا المشروع مرتبط بوعي المواطن به وتفاعله معه ونجاح عملية التنمية المستدامة.

المراجع

اولاً - الكتب:-

1- أبوبكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع والآفاق، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2006 .

2- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003.

3- جامعة الملك سعود، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الوقع والمأمول، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بالجامعة، 1427هـ.

4- سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، ب ت .

5- زكي إيمان عبد المحسن، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية، بحوث ودراسات، مصر 2009 .

6- دوزيية، برنارد، وآخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للبيئة، الشعبة المصرية القومية لليونسكو، القاهرة، 1988 .

7- إبراهيم صالح وآخرون ،التنمية ، منشورات اللجنة الشعبية العامة للتعليم، طرابلس ، 1985 .

8- عبد الغني عماري، جائحة كورونا وهيمنة الفساد الافتراضي، الرباط، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2020 .

9- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، شركة جلال للطباعة الاسكندرية، مصر، 2003 .

10- عصام عبدالفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2008 .

11- عبد الفتاح حجازي، الحكومة الالكترونية ونظمها القانونية، دار الفكر للنشر، 2004

12- عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل لأداء وتطوير الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – مصر، 2008م.

13- عجلية محمد على احميد ،معوقات الإدارة الالكترونية في ظل الثورة الرقمية ، دار الرواد ،طرابلس ، ليبيا ، 2013.

14- ف.دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000 .

15- قرزم، جورج، التنمية البشرية المستدامة و الاقتصاد الكلي، الأمم المتحدة، نيويورك،1997.

16- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، ادرة الموارد البشرية، القاهرة، دار النشر للجامعات 2013.

17- محمد أحمد سمير، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .

18- مهدي حافظ، التنمية المستدامة افكار ومعالجات، بغداد، بيت الحكمة، 2012.

19- نجم عبود نجم ، الإدارة الالكترونية والاستراتيجية للوظائف والمشكلات ،دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2004 .

ثانياً - الرسائل العلمية :-

1-عبد الحكيم البارودي ، علاقة الموظف بالإدارة العمومية المغربية أية علاقة ، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام ، جامعة محمد الخامس ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أكدال ، الرباط ، المغرب ، 2008 .

2-عبد المنعم احمد شكري السعيدي، رسالة دكتوراه منشورة بعنوان، التنمية المستدامة ما بين المفهوم
والتطبيق، دراسة تحليلية مقارنة للفترات (80،90،1995)، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 1999 .

3-غالب محمود حسين السالم، رسالة ماجستير منشورة بعنوان واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008 .

4-مهدي صالح دواي الدليمي، رسالة دكتوراه منشورة بعنوان، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأبعادها الاقتصادية العربي، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2006.

5- هشام سالم الربيعي رسالة ماجستير منشورة بعنوان، أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع أشاره خاصة إلى بلدان الاسكو، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004.

ثالثاً - التقارير والدوريات والمؤتمرات :-

1- أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الاعمال، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورفلة، الجزائر، 2009-2010 .

3- برنامج الأمم المتحدة unep(العمل من اجل البيئة –دور الأمم المتحدة مجلة صوت البيئة)، العدد الأول، 1991.

4- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، علم المعرفة، العدد 15، الكويت، ، 1990 .

5- برنامج الامم المتحدة دراسة حول تنمية الحكومة الالكترونية، 2018.

6- خميس محمد وآخرون، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة سبها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة سبها، مجلد 16، العدد الثاني، 2017 .

7- سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7 جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2009.

8- عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ، 7-8 – إبريل، 2008 .

9- عبد الهادي الرفاعي، وآخرون، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث والعلـوم الاقتصـادية والقانونية، مجلد (27)،العدد (1)، 2005م.

10- عبد العزيز صقر الغامدي، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم تحت عنوان - تنمية المـوارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي /جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً 24 -2006/4/26 .

11- عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، إسراء خضير، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، جامعة ديالي، العدد 67، 2015.

12- عبد الوهاب سمير، الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة، ورقة عمل مقدمة في ملتقي الحكم المحلي والبلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة المنعقد في الاسكندرية، مصر، 2000 .

13- غالية الحبال، التنمية المستدامة، دراسة لنيل الدبلوم في الهندسة البيئية، دمشق،2003 .

14- فيليب كلود، المواطن والبيئة، رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1991.

15-فرحات شرننة ، محاضرات في مبادئ الاقتصاد ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، 1980 .

16- مجموعة باحثين ، الحكومة الالكترونية في ليبيا، الفرص والتحديات، ورقة بحثية مقدمة من مجموعة باحثين للمؤتمر الليبي الدولي حول الحكومة الالكترونية تحت شعار (الحكومة الإلكترونية طريقاً نحو الشفافية واللامركزية)، طرابلس، 2012 .

16- محمود محمد فتحي، الحكومة الالكترونية الشروع المبكر، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي للعام السابع للإبداع والتجديد في الإدارة المقام في الدار البيضاء في المملكة العربية المغربية، الإدارة العربية وتحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة، منشورات المنظمة العربية للإدارة، مصر، 2006.

17- اللجنة العالمية التنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسة عالم المعرفة 143، المجلس الوطني الثقافة والفنون، الأدب، الكويت ، 1989 .

18- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، ج1، ج2 ،1981-1985.

19- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الاسـكوا، الأمم المتحدة نيويورك، 1998.

20- مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

21- مركز المعلومات والتوثيق بجامعة طرابلس ،2023 .

22- مركز الحوث والاستشارات والتدريب بجامعة طرابلس ،النشرة العلمية رقم (2) 14-7 -2020.

23-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصـائية، نعـيم سلمان بارود، سلسلة الدراسات التحليلية 2005 .

24-هادي نعمان الهيتي، اشكالية المستقبل في الوعي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

25- هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة البيئية الفلسطينية، 1997 .

26- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، التعليم الإلكتروني بليبيا جهود فردية حكومية ، 2017 .

رابعاً- مواقع الانترنيت: -

(htts://hrdiscussion.com)